



## 32 مليون دينار حصة «الدولي» بتمويل «الناقلات».. و54 لـ «وربة»

أعلن كل من بنك الكويت الدولي وبنك وربة عن قيمة مساهمتها في التمويل المقدم لشركة ناقلات النفط الكويتية البالغ 140 مليون دينار لأجل 10 سنوات، وذلك لشراء 8 ناقلات جديدة. وأوضح البنك الدولي في بيان على موقع البورصة أمس أن حصته من التمويل تبلغ 32 مليون دينار وهي تمثل 22,8٪ من إجمالي قيمة التمويل، موضحاً أن التمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وأشار البنك إلى أن التمويل المقدم يعد من الأعمال الاعتيادية اليومية التي يجرها «الكويت الدولي». ولفت إلى أن هذا التمويل سيسهم في تعزيز ربحية «الدولي» على المدى الطويل، وتنوع المحفظة التمويلية للبنك. وفي السياق ذاته، أوضح بنك وربة في بيان على موقع البورصة أمس أن حصته من التمويل تبلغ 54 مليون دينار، وأشار البنك إلى أن اتفاقية التمويل المبرمة تعد من الأعمال المصرفية الاعتيادية اليومية التي يجرها بنك وربة.

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

## ضمن معيار 9 (IFRS) ويصدرها قبل نهاية الشهر الجاري «المركزي» يضع معايير جديدة لتقييم حالة المقرض

## عن طريق توزيع أسهم منحة بواقع 7.5 عمومية «بوبيان» غير العادية توافق على زيادة رأس المال



جانب من اجتماع الجمعية

وافقت الجمعية العمومية غير العادية لبنك بوبيان التي انعقدت أمس على زيادة رأسمال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 227,47 مليون دينار إلى مبلغ قدره 238,84 مليون دينار. وجاءت هذه الزيادة عن طريق توزيع أسهم منحة بواقع 5٪ من رأسمال البنك وبمبلغ 11,4 مليون دينار تمثل أسهم المنحة المقرر توزيعها على المساهمين المقيدون في سجلات البنك في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 2018/4/12، كل بنسبة ما يملكه، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف

في كسور الأسهم الناتجة عن المنحة. كما وافقت عمومية البنك أيضاً على تعديل المادة 6 من عقد التأسيس والمادة 5 من النظام الأساسي، على النحو التالي:

● النص قبل التعديل: حدد رأسمال الشركة بمبلغ 227,47 مليون دينار موزعا على 2,27 مليار سهم قيمة كل منها 100 فلس وجميع هذه الأسهم نقدية.

● النص بعد التعديل: حدد رأسمال الشركة بمبلغ 238,84 مليون دينار موزعا على 2,38 مليار سهم قيمة كل منها 100 فلس وجميع هذه الأسهم نقدية.



والإلتزام العامل الذي لا يشهد تعثراً ويكون المخصص عبارة عن مبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على 12 شهراً مقبلة أو قيمة التعثر المتوقعة خلال تلك الفترة.

### المرحلة الثانية: الأدوات المالية ضعيفة الأداء:

في حال ارتفاع المخاطر الائتمانية والتعثر في السداد بأن يتم عدم سداد الأقساط المطلوبة لمدة 30 يوماً يتم تحويل الإلتزام من المرحلة الأولى إلى الثانية ويكون المخصص في تلك الحالة مبلغاً يعادل الخسائر المتوقعة على مدى عمر الإلتزام أو الأداة المالية.

### المرحلة الثالثة: الأدوات المالية المتعثرة

في حال انخفاض قيمة الأداة المالية أو تعثر سداد الإلتزام بشكل واضح ومستمر فإن البنوك مطالبة بالاحتفاظ بمبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على مدى العمر.

وفقاً لاستطلاع أعدته شركة «ديلويت»، شمل 54 مصرفاً من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا والمحيط الهادئ الآسيوي والأميركتين، خلص إلى أن 56٪ من المصارف التي شملها الاستطلاع، لا تستطيع تأثر تسعير الخدمات المصرفية بالتغير المحاسبي، فيما توقع 70٪ من البنوك أن توقع الخسائر المرتقبة بموجب المعيار الجديد بشكل متدنياً كبيراً خصوصاً مع صدوره بصيغته النهائية، حيث إن تطبيقه يتطلب التنسيق بين الإدارات المتعلقة بالشؤون المالية والإقراض والمعلوماتية وأقسام أخرى.

السوق والإلتزام والتركز وتصبح عملية التطبيق الفعلي بالنصف الثاني.

«الأنباء» استطلعت آراء الإدارات المالية في بعض البنوك الكويتية والتي أكدت وجود تحديات رئيسية تواجه البنوك في عملية التطبيق وهي:

- 1 إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية وإعادة تصنيف شرائح ديون الأوراق المالية
- 2 إجراء تعديلات على الأنظمة المحاسبية لدى البنوك للتكيف مع المعيار الجديد.
- 3 مراجعة نسب المخصصات المفروضة مع تغير توقعات النمو الاقتصادي.
- 4 عدم وضوح الأطر التنظيمية والقانونية وصعوبة تحديد الإطار الكامل للمشروع.
- 5 تطوير أنظمة المعلوماتية والمطابقات الجديدة.
- 6 إعادة تصنيف الأدوات المالية وارتباطها بالتغير في قدرة المقرض على السداد.

ويهدف المعايير الجديدة الذي يعتمد المركزي تطبيقه، إلى رفع مستويات الأمان والوصول لسوى أعلى لقوة الملاءة المالية للبنوك والقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة.

حيث تعتبر المخصصات إجراء احترازي يقوم به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة مثل مخاطر

لمساعدتهم على التطبيق وتصبح عملية التطبيق الفعلي بالنصف الثاني.

الإدارات المالية في بعض البنوك الكويتية والتي أكدت وجود تحديات رئيسية تواجه البنوك في عملية التطبيق وهي:

- 1 إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية وإعادة تصنيف شرائح ديون الأوراق المالية
- 2 إجراء تعديلات على الأنظمة المحاسبية لدى البنوك للتكيف مع المعيار الجديد.
- 3 مراجعة نسب المخصصات المفروضة مع تغير توقعات النمو الاقتصادي.
- 4 عدم وضوح الأطر التنظيمية والقانونية وصعوبة تحديد الإطار الكامل للمشروع.
- 5 تطوير أنظمة المعلوماتية والمطابقات الجديدة.
- 6 إعادة تصنيف الأدوات المالية وارتباطها بالتغير في قدرة المقرض على السداد.

ويهدف المعايير الجديدة الذي يعتمد المركزي تطبيقه، إلى رفع مستويات الأمان والوصول لسوى أعلى لقوة الملاءة المالية للبنوك والقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة.

حيث تعتبر المخصصات إجراء احترازي يقوم به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة مثل مخاطر

لمساعدتهم على التطبيق وتصبح عملية التطبيق الفعلي بالنصف الثاني.

الإدارات المالية في بعض البنوك الكويتية والتي أكدت وجود تحديات رئيسية تواجه البنوك في عملية التطبيق وهي:

- 1 إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية وإعادة تصنيف شرائح ديون الأوراق المالية
- 2 إجراء تعديلات على الأنظمة المحاسبية لدى البنوك للتكيف مع المعيار الجديد.
- 3 مراجعة نسب المخصصات المفروضة مع تغير توقعات النمو الاقتصادي.
- 4 عدم وضوح الأطر التنظيمية والقانونية وصعوبة تحديد الإطار الكامل للمشروع.
- 5 تطوير أنظمة المعلوماتية والمطابقات الجديدة.
- 6 إعادة تصنيف الأدوات المالية وارتباطها بالتغير في قدرة المقرض على السداد.

ويهدف المعايير الجديدة الذي يعتمد المركزي تطبيقه، إلى رفع مستويات الأمان والوصول لسوى أعلى لقوة الملاءة المالية للبنوك والقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة.

حيث تعتبر المخصصات إجراء احترازي يقوم به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة مثل مخاطر

تعددت إدارات المخاطر في البنوك الكويتية واللجان التابعة لها اجتماعات يومية وعلى مدار الساعة للوقوف على آلية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (IFRS) الذي بدأت العمل عليه منذ نهاية العام الماضي بهدف تطبيقه في بيانات الربع الأول من العام الحالي، إلا أن الإدارات المالية في البنوك اصطدمت بتحديات عدة لتطبيق هذا المعيار، ما دعاها إلى مخاطبة بنك الكويت المركزي بعشرات الاستفسارات اليومية عن آلية التطبيق - بحسب مصادر مصرفية قالت لـ «الأنباء» أن تغيير طريقة احتساب المخصصات على القروض والأدوات المالية، أمر يصعب احتواؤه خاصة أن معظم البنوك تمتلك أصولاً متباينة لجهة جودتها، وترجع المصادر 3 سياروهات لتطبيق معيار 9 في البنوك الكويتية:

السيانوي الأول: تطبيقه بعد الربع الأول من العام، وترسل بيانات البنوك بتصورات مبدئية للتطبيق.

وفي ضوء دراسة نتائج هذا التقرير الأول سيصدر «المركزي» مدى الحاجة إلى إدخال المزيد من الإيضاحات والتعليمات الإرشادية أو وضع حدود دنيا للتحوط للمخاطر الائتمانية أو أي متطلبات إشرافية أخرى، والتي من المرجح أن يرسلها «المركزي» في صيغة تعليمات وإرشادات قبل نهاية الشهر الجاري منها وضع معايير جديدة لتقييم حالة المقرض كما سيحدد «المركزي» بناء على بيانات البنوك المواعيد الدورية لتزويده بهذه النوعية من التقارير وأي إبلغات لازمة أخرى.

السيانوي الثاني: بدأ تطبيق المعيار إلى الربع الثاني من العام الحالي

السيانوي الثالث: إرسال لجان من «المركزي» للبنوك

## «التجارة»: اشتراطات جديدة لزيادة وتخفيض رؤوس أموال الشركات المساهمة

تسدد قيمتها بإحدى الطرق المشار إليها بمادة 159 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 المعدل.

2- يمكن إصدار أسهم جديدة مقابل نظام خيار شراء الأسهم لموظفي الشركة، مع الإلتزام بأحكام القرار الوزاري رقم 337 لسنة 2004.

ووفقاً للقرار، فإنه مع تحويل دين مالي يعينه على شركة ما في صورة قروض، أو دائن أو إحدى أدوات الدين مثل السندات والصكوك إلى أسهم، فإن الأمر يتطلب موافقة الجهات الرقابية ذات العلاقة.

ويكون التحويل بالأصل للدين النقدي فقط، وفي جميع الحالات، يتطلب الأمر أن تكون هناك موافقة خطية من صاحب الدين ولا بد من بيان أساس العلاقة النقدية لأصل الدين.

3- في حال الزيادة لرأس المال مع علاوة الإصدار، يرفق تقرير بين الأساس وطريقة احتساب قيمة علاوة الإصدار، وموافقات الجهات الرقابية.

وأوضحت الضوابط والشروط التي تضمنها القرار الوزاري، أنه في كل الأحوال لا بد أن يكون هناك مقيم أصول مرخص وفقاً للمادة 11 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 المعدل مع مراعاة الأحكام الواردة في الفصل الثالث من الكتاب الحادي عشر، والفصل الأول من الكتاب الخامس والثلاثة التنفيذية لقانون «هيئة أسواق المال»، رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته.

4- يرفق مع طلب الزيادة لرأس المال محضر اجتماع إدارة الشركة بقرار الزيادة ومبررات ذلك، على أن تعقد جمعية عمومية غير عادية وفقاً لما نص عليه القانون مرفقاً به موافقة الجهات الرقابية ذات العلاقة بهذا الشأن.

وأوضح التقرير الذي أعدته صحيفة «البيان» الإماراتية ونشرته ضمن ملحقها الاقتصادي أن تداولات الكويتيين في سوق دبي المالي وحده بلغت نحو مليار و61 مليون دولار في حين بلغت تداولاتهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية نحو 408 ملايين دولار، ما يدل على الأهمية المتزايدة للسوق الإماراتي بالنسبة للمستثمرين الكويتيين.

وأكد التقرير أن الشركة الاستراتيجية

وأصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان قراراً وزارياً، حمل رقم 155 لسنة 2018 تضمن شروط وإجراءات جديدة في شأن استدعاء زيادة رأسمال الشركات المساهمة أو تخفيضه.

وحدد القرار حزمة من الإجراءات التي على الشركات المساهمة العامة والمقفلة اتباعها متى رغبت في اتخاذ أي إجراءات تتعلق بزيادة رأسمالها أو تخفيضه أو معالجة استهلاك رأس المال وغيرها.

وتضمن القرار 5 مواد أساسية تكشف عن تفاصيل فنية مختلفة للتعامل مع كل حالة على حدة، بدأت بزيادة رأس المال نقداً، وتم تنظيم تلك العملية من خلال 4 خطوات أساسية هي أن تكون الشركة ملتزمة بتقديم البيانات المالية السنوية المدققة، وفي حالة مرور أكثر من 6 أشهر من انتهاء السنة المالية الأخيرة للشركة، يتعين تقديم بيانات مرحلية تتم مراجعتها من قبل أحد مراقبي الحسابات الشركة (غير مدققة)، ولا يقبل أي طلب بزيادة رأس المال يتم تقديمه في الربع الأخير من السنة المالية للشركة.

أما الخطوة الثالثة بحسب القرار فهي تنفيذ الاشتراطات والقواعد العامة وفقاً لما تضمنه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 (الفصل الرابع المواد 157 - 167) مرفقاً معه مبررات الزيادة أو خطة العمل لإعادة هيكلة رأس المال، والرابعة تقديم جدول أعمال مقترح للجمعية غير العادية متضمناً ما جاء في البنود 1، 2، 3 المشار إليها أعلاه.

ونظمت الشروط الجديدة سبل زيادة رأس المال بالطرق الأخرى، إذ سلطت الضوء على تغطية الزيادة وإصدار أسهم جديدة وغيرها وفق الشكل التالي:

1- تتم تغطية زيادة رأس المال بأسهم

وأكد التقرير أن الشركة الاستراتيجية

## 1,4 مليار دولار حجم الاستثمارات الكويتية في سوق الأسهم الإماراتية

بين الإمارات والكويت امتدت لتشمل كل النواحي والمجالات بما فيها أسواق الأسهم التي شهدت زيادة كبيرة في وتيرة الاستثمارات الكويتية.

ويتبين أن السوق الإماراتية تعتبر وجهة مفضلة للشركات الكويتية ورجال الأعمال الكويتيين، حيث يحتضن سوق دبي المالي العالمي شركات كويتية رائدة عدة في مجالات متعددة، أهمها قطاعات العقار والأغذية والاستثمار والطاقة إضافة إلى نجاح طرح العديد من الصكوك والسندات المالية لصالح شركات كويتية.

ووصف التقرير صفقة استحواذ شركة أنبتيو الإماراتية على أسهم الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) بأنها «خير برهان على قوة العلاقات الاستثمارية بين البلدين».

كونا: قال تقرير اقتصادي متخصص أمس إن حجم الاستثمارات الكويتية في سوق الأسهم الإماراتية تجاوز 1,4 مليار دولار خلال العام الماضي، وذلك في ظل العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والشراكة الاستراتيجية المتنامية بين البلدين.

وأوضح التقرير الذي أعدته صحيفة «البيان» الإماراتية ونشرته ضمن ملحقها الاقتصادي أن تداولات الكويتيين في سوق دبي المالي وحده بلغت نحو مليار و61 مليون دولار في حين بلغت تداولاتهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية نحو 408 ملايين دولار، ما يدل على الأهمية المتزايدة للسوق الإماراتي بالنسبة للمستثمرين الكويتيين.

وأكد التقرير أن الشركة الاستراتيجية

## بناء أكبر «مزرعة بيتكوين» في المملكة المتحدة

تم إنشاؤها لتوليد عملات رقمية جديدة، وهي عملية تسمى «التعدين».

وتعتمد «بلادينك» جمع 10 ملايين جنيه إسترليني يقدمها مستثمرون لبناء وتشغيل المزرعة خلال مدة قد تصل إلى عامين.

وسيتيم فيما بعد بيع العملات التي ستبني داخل المزرعة، كما سيتم بيع أجهزة الكمبيوتر.

وقال جون كينجسون، مؤسس الشركة أن المستثمرين لن يخسروا أموالهم، لأن مبيعات معدات التعدين ستؤدي إلى تحقيق ربح إجمالي، كما أنهم سيحققون أرباحاً مضاعفة في حال ارتفع سعر بيتكوين.



يخطط مجموعة من رجال الأعمال لبناء «مزرعة بيتكوين» بقيمة 10 ملايين إسترليني في جنوب شرق المملكة المتحدة، ويقولون أنها ستكون الأكبر في البلاد.

وتهدف شركة «بلادينك»، التي تأسست في أوائل العام 2000، والتي زودت وزارة الدفاع وحلف شمال الأطلسي (ناتو) بمعدات عالية التقنية، إلى بناء مرفق تبلغ مساحته 3500 قدم مربعة (أكثر من 300 متر مربع) في 3 مواقع في لندن وسوفوك وساري، حسب موقع «سكاي نيوز عربية».

وتكون مزارع البيتكوين عبارة عن صفوف من الحواسيب المبنية لغرض محدد،